

خلال 30 يوماً من صدوره. وقُتل حتر في أيلول الماضي، عندما كان يهيم بدخول المحكمة لحضور أولى جلسات محاكمته بتهمة «إثارة النعرات المذهبية وإهانة المعتقد الديني» بعد اعتقاله لنحو شهر على خلفية إعادة نشر رسم كاريكاتوري على صفحته الشخصية عبر موقع «فايسبوك». الرسم الذي ينتقد عقلية التكفير وبقناعات المتطرفين، عُذ في حينه «إساءة للذات الإلهية»، قبل أن تتفاقم ردة الفعل التي استغللتها تيارات معارضة سياسياً للشهيد للتحريض ضده، وقبل أن يقتل بالفعل على يد رجل سلفي.

وعلق ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي على إعلان الحكم، حيث قال أحدهم إن «الحكم على الإرهابي القاتل لا يكفي لتجنيب الوطن ويلات إرهاب مشابه»، متسائلاً: «ماذا عن المحرّضين وأصحاب خطاب القتل والفتنة؟»، فيما قال آخر: «الأردن يحكم بالإعدام على قاتل الكاتب ناهض حتر».

الترجمة: شوفونا كيف إحنا ضد الإرهاب»، في إشارة إلى أن الحكومة الأردنية تريد عبر هذا الحكم إزاحة الاتهامات الموجهة إليها، والتي عادت إلى الواجهة بعد هجوم الكرك، بدعم الإرهاب وفسح المجال لنشاطه على أراضيها، ربطاً بموقف عمّان من الأزمة السورية.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)



الإعدام شنقاً لقاتل ناهض حتر

تقرير

حكمت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس، على قاتل الزميل ناهض حتر، بالإعدام شنقاً حتى الموت. ويأتي الحكم بعد يومين من الهجوم الذي شهدته محافظة الكرك، جنوبي البلاد، وتبناه تنظيم «داعش»، ما أثار سؤالاً عما إذا كان توقيت الحكم يرمي إلى امتصاص الغضب عقب الهجوم، خصوصاً أن الجريمة تتشابهان بالدوافع.

وبعد نحو ثلاثة أشهر على اغتيال حتر أمام قصر العدل في عمّان على يد رياض إسماعيل، أعلن النائب العام للمحكمة، القاضي العسكري زياد العدوان، أن «المحكمة جرمت قاتل حتر (49 عاماً)... بتهمة القيام بأعمال إرهابية أفضت إلى موت إنسان، والقيام بأعمال من شأنها إثارة الفتنة، والقتل العمد، وحمل وحياسة سلاح ناري دون ترخيص».

لكن المحكمة نفسها حكمت على شخصين آخرين، هما بائع السلاح للقاتل والوسيط ببيع السلاح، بالسجن «سنة واحدة» فقط، فيما قال القاتل في أول رد فعل بعد تلاوة الحكم ما مضمونه: «حسبي الله ونعم الوكيل، لله العزة ورسوله والمؤمنين».

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الإعدام الصادرة عن «أمن الدولة» يجب الطعن بها أمام محكمة التمييز. ووفق القانون الأردني، إذا لم يطعن المدان بالحكم، يجب على النائب العام أن يطعن بنفسه بالحكم

(12 ساعة)، فيما تكفي نصف ساعة لكل حاجز من الحواجز الباقية. يفيد أحد مصابي الحرب الأخيرة على غزة، وكان قد فقد قدميه فيها، بأنه لم تُراع حالته الحرجة بتاتاً، وأجبر على تفرغ حقايبه بنفسه ثم ترتيبها بسرعة، كذلك طلب منه المشي لمدة ربع ساعة على العكازين للتأكد من أنه فقد قدميه رغم أنه كشف عنهما!

يشتكى مسافرون أيضاً من أن بعض الممارسات تحدث أمام ضباط فلسطينيين في الصالة المصرية، دون أن يستطيع هؤلاء فعل أي شيء خوفاً من رد الفعل الرسمي، لكن المتحدث الإعلامي باسم «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، عبد الحليم أبو سمرة، ذكر أنه لم تصلهم أي شكاوى بخصوص تعامل الجيش المصري مع المسافرين عبر معبر رفح، مضيفاً أنه إذا وصلهم تظلم، فإنهم لا ينكرون غياب أي مسالك رسمية أو مؤسسات حقوقية يمكن تبليغها والمتابعة معها.

ووفق وزارة الداخلية ووكيل الخارجية في غزة، فإنهم قالوا لمراسل «الأخبار»، إنهم لم يتلقوا أي شكاوى أو انتقادات حتى يتسنى لهم التواصل مع الجانب المصري، مع أن هذه التجاوزات لا تغيب عن سمعهم، وليست شرطاً أصيلاً للتحرك أو إيجاد طريقة للتخفيف منها.

الجهات الرسمية اكتفت بإحالتنا على إحصاء «هيئة المعابر والحدود» التي قالت إن إجمالي المغادرين خلال الأيام الثلاثة الأخيرة بلغ 2078، من بينهم 1524 من الحالات الإنسانية، و299 من أصحاب التنسيقات المصرية الذين يخضعون لمعاملة خاصة في ظل دفعهم مبالغ مجزية (راجع العدد 2901 في 3 حزيران)، فيما أعادت السلطات المصرية 272 مسافراً ومنعتهم من السفر دون إبداء الأسباب. في المقابل، كان لافتاً انخفاض عدد العائدين في المدة نفسها، وهو 467 شخصاً سُجّلوا ضمن العالقين في الأراضي المصرية ما قبل فتح المعبر.

ولا يمكن إنكار أن الوضع في هذه السنة، أفضل قليلاً من السنوات الثلاث التي سبقتها، وقد شهدت حركة تبادل تجاري خفيفة وحدثاً مصرياً عن إمكانية الاستفادة من المعبر، لكن كل ذلك لم يعن للغزيين انتهاء «كابوس رفح» الجاثم على صدورهم منذ أواخر 2005.

الطريق، الأمر الذي يزيد الحاجة من 6 - 7 ساعات لعبورها، إلى نحو 12 ساعة. كذلك، لا تبعد بعض الحواجز عن بعضها سوى 150 متراً.

وتنتشر ثمانية حواجز نابغة للجيش المصري من معبر رفح حتى القنطرة، هي بالتوالي: الماسورة، وأبو طويلة، والخروبة، وجرادة، والريسة، والميدان، وبئر العبد، وبالوطة. يضيف أحمد: «كمين الريسة هو الأصعب في التفتيش، هناك يفرغ الجيش أمام عينك الحقايب ويطلب منك إعادة ترتيبها وتجميعها من جديد خلال ثوان... إذا تحدثت معه بعبارة واحدة يشتمك مباشرة»، مكملاً: «حاولت استعطاف الجندي وقلت له طفلي

تُنهَب نصف حقايب المسافرين على مدى 8 حواجز في سيناء

مريض، فقال لي، بلا طفل بلا بطيخ، وسحب (لقم) أجزاء السلاح، ثم أطلق خمسة رصاصات في الجو، وأجبرني على الوقوف برفقة ابني تحت شمس الصحراء لساعة».

وعادة يمكن أصحاب الإقامات داخل مصر أو المسموح لهم دخول البلد نفسها، وكذلك أصحاب الجوازات الرسمية، العبور من دون باصات الترحيل مستخدمين المواصلات العامة، وهؤلاء أقل معاناة على الطرق، خاصة إذا كان السائق يعرف جنود الحواجز ويسارع إلى رشوتهم مباشرة، لكن الأمر لا ينجح دائماً في ظل أن هناك أكثر من 25 جندياً على كل حاجز.

حاول أحدهم أن يوقف تساؤلات الجنود التي تشبه التحقيق الدوري والمتكرر، بالقول إن واجبهم هو رؤية جواز السفر والتأكد من ختم الدخول دون التحقيق، ولكن ذلك قوبل مباشرة بالإهانة وبالجزع. وإن لم يكن لدى الجنود جهاز حاسوب متصل بشبكة الأمن، تزيد ساعات الاحتجاز بانتظار وصول الشبكة من أجل إجراء التحري عن أسماء معينة. طبقاً لتقديرات الشهود، يحتاج التفتيش في حاجز الريسة والميدان من ساعتين وصولاً إلى نصف يوم

أحداث لها طابع مماثل، لكنها لم تكن بحجم هجوم الكرك. وفي الأشهر القليلة الماضية، شهدت بوابة قاعدة تدريب عسكرية في الجفر، جنوبي البلاد، هجوماً استهدف قافلة من السيارات لعسكريين أميركيين، ما أدى إلى مقتل أربعة منهم، بالإضافة إلى ضابط أردني خامس. وفي حادث آخر، هاجم مسلح أردني مركزاً لجهاز المخابرات في مخيم البقعة القريب من عمان، وقتل خمسة من عناصره. وقبيل هجوم الكرك، قتل ضابط أردني وسبعة مسلحين في خلال اشتباكات مع مجموعة قبل إنها أفرادها أعضاء في خلية كانت تعد لعملية إرهابية في مدينة إربد، الواقعة في شمال البلاد. كذلك يتوقع كثيرون أن هجوم الكرك وتجدد الاشتباكات أمس لن يكونا نهاية الوضع الأمني المتوتر، لأن ثمة اعتقاداً مبنياً على معلومات ميدانية وقرائن كثيرة، تفيد بوجود خلايا نائمة في البلاد تتبنى الفكر التكفيري المتطرف، رغم الجاهزية الأمنية العالية التي تتصف بها الأجهزة المعنية هناك.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)



تقرير

حاخام «التخنيون»: شجرة الميلاد وثنية!

ورغم رفضه وصف أقواله بالعنصرية، بادعائه أن الشعب اليهودي الذي صمد هو وحده ذلك الشعب الذي استطاع الحفاظ على هويته الأساسية المتطرفة، فقد انهال رواد المواقع الإلكترونية الإسرائيلية بتعليقاتهم الساخرة، متسائلين: «لماذا أساساً يجب أن يكون هناك حاخام لمعهد هندسي تعليمي؟ وهل لوكالة الفضاء الأميركية حاخام؟».

وطالب دوكوف التلاميذ بالرجوع إلى «ويكيبيديا» للتأكد من «كيفية ولادة العيد»، وكيف «دفع اليهود دماءهم على أيدي الشاملين»، أي المسيحيين وفق تعبيره. وتابع أنه كان يتوقع من إدارة «التخنيون» منع نصب شجرة الميلاد، فهذا «ليس حرية عبادة»، كذلك إن إسرائيل «هي الدولة اليهودية الوحيدة في هذا العالم، وعليها أن تلعب دور مشعل النور والضياء للأغيار لا أن تنشر أفكاراً إشكالية».

في المقابل، رأى النائب في الكنيسة عن «القائمة العربية المشتركة» يوسف جبارين، في رسالة وجهها إلى رئيس المعهد، أن «كلام الحاخام دوكوف هو تحريض على العنصرية ويصب الزيت على النار، وهو مخالف للقانون، ويجب محاسبته، لأنه يمس الطلبة العرب في المعهد بوجه خاص، والمواطنين العرب عموماً».

(الأخبار)

حزّم الحاخام الصهيوني إعاد دوكوف، في «فتوى» جديدة، دخول الطلاب اليهود إلى «بيت الطالب» في معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا، والسبب هو «شجرة الميلاد الوثنية» التي نصبت هناك استعداداً للاحتفال بميلاد المسيح. ونشر دوكوف فتواه في موقع «سروغيم» العبري، على هيئة سؤال وجواب، كما ذكرت صحيفة «هارتس» العبرية، أمس، مضيفة أنه حرم عليهم أيضاً تناول الأكل داخل المطاعم التي يحويها «بيت الطالب» بسبب «إشكالية ذكر اسم الرب في مكان فيه رمز وثني»، ورأى أن شجرة الميلاد «ليست رمزاً دينياً مسيحياً، بل أكثر إشكالية، فهي رمز وثني!».

دوكوف لم يكتف بفتواه، بل أطلق «فريضة» على الطلاب اليهود بالالتفاف حول الشجرة تجنباً للعبور في مكان وجودها، مدعياً أن العبور في المكان «عبادة أوثان». ووصف نصب شجرة الميلاد بأنه «مس من جانب لجنة الطلاب بالهوية اليهودية في الحرم الجامعي، لكونها سمحت بإعطاء مكان لهوية دينية مسيحية». ورأى الحاخام، أيضاً أن «الاعتراض الشديد» من جانبه، يأتي بسبب كون الشجرة «رمزاً معادياً لليهود، وليس رمزاً معادياً دينياً فقط»، متسائلاً: «هل يعقل أن نسمح، من أجل حرية من أي نوع، بالإعلان أن القدس ليست لشعب إسرائيل مثلما حدث في اليونسكو؟».